Indonesian Journal of Arabic Studies, Vol. 1 Issue 2, November 2019
Avaliable online at:
http://www.syekhnurjati.ac.id/jurnal/index.php/ijas/index
DOI : https://dx.doi.org/10.24235/ijas.v1i2.5273
Published by Departement of Arabic Language and Literature, Faculty of Adab IAIN Syekh Nurjati Cirebon, Indonesia

Book Review **مراجعة الكتاب**

Qiro'ah Fi Kitab "Al-Lisaniyyat Fi Ats-Tsaqofah Al-'Arabiyyah Al-Mu'ashiroh (Dirosah Tahliliyyah Naqdiyyah Fi Qodoya At-Talaqqi wa Isykalatih)" 'Ardan Wa Naqdan

قراءة في كتاب "اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة

(دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التلقّي وإشكالاته)" عرضًا ونقدًا

Sholah Abdussalam Qosim Al-Haigami salahiz15@gmail.com
Arabic Language and Literature Department
King Saud University

• ***Received:*** *02.10.2019* • ***Accepted:*** *31. 10.2019* • ***Published online****: 02.11.2019*

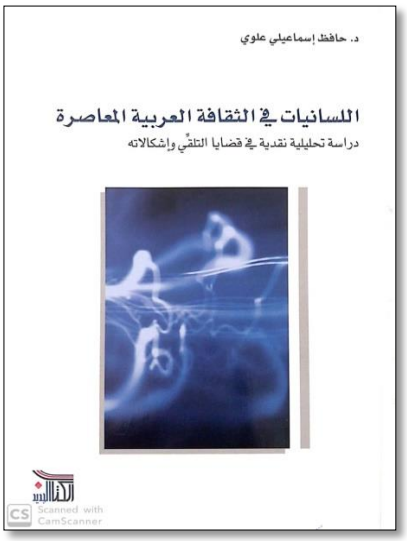

صدر عن دار الكتاب الجديد المتحدة ببيروت، لبنان، عام 2009م كتاب (**اللسانيان في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليليّة نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته**)، للدكتور **حافظ إسماعيلي علوي**، مغربي الجنسية، وهو أستاذ النحو واللسانيات في جامعة ابن زُهر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، المملكة المغربية، وصاحب كتاب: (اللسانيات: قضايا إبستيمولوجية) الذي صدر عام 2009م بمشاركة الملاخ (الملاخ و علوي 2009)، وأعد وقدّم للعديد من الكتب منها: حوار اللغة: حوارات مع عبدالقادر الفاسي الفهري، عام 2008م وغيره. والكتاب الذي بين أيدينا مطبوع

Copyright @ 2019 Author. Published Indonesian Journal of Arabic Studies

من القطع المتوسط، وحجم الورق عادي بمقاس (17x 24 سم)، وذو مجلد واحد، واحتوى على ثمانية فصول، يسبقها إهداء وتقديم ومقدمة، ويتبعها خلاصة واستنتاجات وبيبليوغرافيا وفهارس متنوعة، موزّعة على (445) صفحة. وحسبنا أن نشير في عرضنا لهذا الكتاب إلى محتوياته وما زخر به هذا السفر العظيم من مفردات وقضايا قلما تغافل عنها بعض دارسي علم اللغة الحديث مع سرد بعض الملحوظات.

بداية عند الولوج عبر بوابة الكتاب نجد أن الدكتور مصطفى غلفان قد قدّم له، مشيرًا إلى أن الكتاب يجعل القارئ العربي يعانق واقعه اللغوي في علاقته باللسانيات الحديثة، ويسهم تاريخيًا في التعريف بمجهود العديد من اللغويين العرب في هذا المجال، وأن الكتاب دراسة تشخيصية شاملة لواقع اللسانيات في الثقافة العربية، ويقدّم مقاربة منهجية عامة لواقع فكري معقد غالبًا لا يُنتبه لعيوبه ولا يُقر بها ولا يعمل على تجاوزها. وأكد أن في الكتاب صبرًا وكدًا وصدقًا في التعبير. ص(7-8). ثم افتُتح الكتاب بمقدّمة ابتدأها المؤلّف بافتراض نظري مفاده أن نظرة فاحصة إلى راهن اللسانيات في المجال التداولي العربي تكشف عن أن اللسانيات العربية لم تبلغ بعدُ مستوى النضج الذي بلغته نظيرتها في الغرب، على الرغم من مرور ردح من الزمن على اتصال ثقافتنا باللسانيات ووجود بحوث لسانية عربية لها قيمتها ومنزلتها، وبناء عليه فإن وعي راهن اللسانيات لا يمكن أن يكون إلا باستحضار قضاياها وشروط تلقيها. وهذا ما حفز المؤلِّف ذاتيًا وموضوعيًا على اختيار هذا العنوان والكتابة في قضاياه اللسانية العربية المعاصرة. (ص11-12).

فمن **الحوافز الذاتية** للمؤلف: الرغبة في الانفتاح على اتجاهات البحث اللساني، والتعرّف على أهم منطلقاتها وأهدافها والابتعاد عن التخصص الضيّق الذي يجعل الباحث متقيدًا باتجاه بعينه متحررًا من الاتجاهات الأخرى التي لا يربطه بها إلا صراعات مفتعلة اشتدت بين العديد من اللسانيين العرب، ومنها الحرص على معرفة القضايا ذات الصلة بالبحث اللساني؛ لأن الثقافة العربية نسيج متشابك من القضايا التي يصعب الفصل بينها، ولذلك يتعين لفهم الواقع اللساني العربي وتغييره ربطه بقضايا تاريخية وفكرية وحضارية ونفسية انصهرت في بوتقة واحدة لتفرز بشكل يُشكل صورة عن الواقع الحالي لبنية الفكر العربي. وأما

حوافز المؤلِّف الموضوعية التي دفعته للتأليف فيمكن اختزالها بغياب مقاربات تؤرّخ للبحث اللساني العربي بالكشف عن ملابسات التلقّي المتصلة بكل مرحلة من مراحل تطور الفكر اللساني في الغرب وكيفية استثمارها في الثقافة العربية. ومنها أن أغلب المحاولات التي اهتمت بالتأريخ للبحث اللساني العربي لم تلامس قضايا التلقي في علاقتها ببنية الفكر العربي، وإشارات بعض اللسانيين العرب إلى غياب بحوث تعنى بقضايا تلقي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ومنها الحاجة إلى إدراك وفهم وتفسير القضايا والإشكالات التي تحدّ من تقدم البحث اللساني العربي ومن وتيرة نموه لأجل تجاوزها واجتراح حلول عملية لها، والأهداف من البحث والإشكالات التي يسعى إلى الإجابة عليها، وهو ما سيكون جديرًا بالدراسة ورسم صورة واضحة المعالم لخصوصيات التلقي التي ميزت كل مراحل التطور وحل إشكالاتها حسب رأي المؤلف.

ومن هذا المنطلق جاءت الحوافز لترسم **الهدف أو الغاية والقصد** من هذا الكتاب؛ إذ يندرج الهدف ضمن مقام معرفي مخصوص يروم مراجعة نصيب الفكر العربي من المعرفة اللسانية باستقراء السياقات التي تحكمت في توجيه تلقي اللسانيات في الثقافة العربية، والوقوف وقفة تأنٍ وتأمل ومساءلة للسانيات في الثقافة العربية؛ لأن علم اللسانيات تنتظمه قوانين وأسس علمية لا يمكن بلوغها إلا بالكشف عما لابسه من قضايا وإشكالات، ومن أجله يأمل الكتاب أن يكون لبنة من لبنات تجديد الثقافة العربية، وأن ينضاف إلى جهود أخرى سابقة سلكت منحى النقد والتقويم كالدراستين السابقتين له اللتين سمّاهما المؤلف محاولتين؛ الأولى محاولة د. مصطفى غلفان: (اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)، والثانية محاولة د. عز الدين مجدوب في كتابه: (المنوال النحوي العربي.. قراءة لسانية حديثة). (ص 15). ومن أجل الوصول إلى الهدف سلك المؤلف **منهجًا** يقوم على العرض والوصف والمقارنة فالتحليل فالتقييم والنقد كما يقول في مقدمة كتابه، مؤكدًا أن العديد من اللسانيين والمهتمين بالشأن اللساني لا يولون لمثل هذه القضايا أهمية تذكر، والحال أن تشذيب الثقافة العربية منها من المفروض أن يشكل أولى الأولويات في اهتماماتهم درءًا لكل التباس، ودفعًا لكل المغالطات التي تحول دون الاهتداء

لفهم اللسانيات فهمًا سليمًا. وموضحًا بأن ذلك كان الهدف من هذا الكتاب الذي قد يفتح المجال للتفكير مليًا فيما تعيشه اللسانيات في ثقافتنا المعاصرة من نكوص.

ويبين المؤلف أن إنجاز هذا العمل لم يخلُ من بعض الصعوبات، ومن ذلك شساعة الموضوع، وصعوبة حصر بيبلوغرافيا جامعة مانعة له وحاول تفادي ذلك بالاستشهاد بأقوال كثير من اللغويين وخاصة اللسانيين المغاربة، واستشهاده بأقوالهم – حسب قوله – لم يكن انتقاءً ولا تكريسًا للأقليات الضيقة في البحث اللساني العربي؛ بسبب أن النماذج هي التي فرضت نفسها بقوله: "كان من المفروض أن نتعامل، في الكثير من الأحيان، مع عينة من الكتابات، وحرصنا كل الحرص على أن تكون ممثلة لكل اتجاهات البحث اللساني في الثقافة العربية، كما حرصنا على تفادي الانتقائية والإقصاء، خصوصًا عندما نجد أنفسنا أمام كتابات عديدة تصب في الاتجاه نفسه. ومما قد يلاحظ على هذا العمل أن النماذج الممثلة لبعض الاتجاهات تنحصر في بعض اللسانيين المغاربة، غير أن التحليل يبين أن اختيارنا لم يكن انتقاء ولا تكريسًا للإقليمية الضيقة في البحث اللساني العربي؛ فتلك النماذج هي التي فرضت نفسها عن جدارة وبكل موضوعية". (ص 16).

ولأجل ذلك وُزّعت محتويات الكتاب إلى ثمانية فصول على النحو الآتي: (**اللسانيات في الثقافة العربية: ملابسات النشأة، ونحن واللسانيات: بحث في خصوصيات التلقي، واللسانيات التمهيدية، ولسانيات التراث، والترجمة اللسانية في الثقافة العربية، واللسانيات الوصفية، واللسانيات التوليدية، واللسانيات الوظيفية**). واحتوت على مجموعة واسعة من النصوص والمعلومات والاقتباسات؛ **ففي الفصول الأربعة الأولى** تناول المؤلف علم اللسانيات الأول وقدم مقاربات ورؤى لسانية تاريخية ممهدة لبقية الفصول التي تليها؛ منطلقًا بأن طرائق التشكل الأولى للخطاب اللساني تتحكم بالثقافة العربية وترسم صور التلقي؛ إذ نجد أن المؤلف خصص **الفصل الأول** لتتبع بوادر نشأة اللسانيات في الثقافة العربية وبعض الخصوصيات التي وسمتها، مبتدئاً ببوادر الحركة اللسانية في الثقافة العربية بواسطة النهضة الفكرية العربية، وما حصل من مشاكل في المرحلة العثمانية، ثم ذكَر إرهاصات التغيير المتمثلة بالإحساس بأهمية الماضي الحضاري وتنامي الشعور القومي، وحدّد جوانب من تمظهرات

الإصلاح اللغوي النهضوي التي ارتبطت بالمسألة القومية وأهمها: الترجمة والعناية بالمعاجم والاهتمام بقضايا تعليم اللغة العربية وتيسيرها وتجديدها، وانتقل إلى المرحلة الاستشراقية التي مهّدت دراساتها لمجموعة من أوجه التعامل مع الظاهرة اللغوية عقب اكتشاف اللغة السنسكريتية؛ إذ تدّعمت بهذا الاكتشاف حجية المقارنات بين اللاتينية واليونانية، وهو ما جعل الاتجاه التاريخي والمقارنة بين اللغات السمة البارزة التي وسمت لغويات القرن التاسع عشر، ثم بيّن إرهاصات تشكل الخطاب اللساني الحديث بقسميه الاتجاه التاريخي – المقارن والاتجاه الوصفي. وتجلت هذه الإرهاصات بشكل أوضح عند عدد من اللغويين مثل: أحمد الشدياق ورفاعة الطهطاوي وإبراهيم مصطفى وتمام حسان وجرجي زيدان وإبراهيم اليازجي وعلي عبدالواحد وافي وإبراهيم أنيس وعبدالرحمن أيوب وكمال بشر ومحمود السعران.. وغيرهم، وانتهى الفصل بذكر أسباب إخفاق تجربة التحديث في الثقافة العربية ومن أهمها: الانشداد إلى التراث اللغوي العربي، والتعرّف على التجارب اللغوية التي عرفها الغرب إبان المرحلة النهضوية العربية وبشكل خاص الاتجاه التاريخي– المقارن، والانفتاح على البحث اللغوي الحديث. ويمكن تفسير هذه الأسباب بالتجديد على مستوى منهج الدراسة اللغوية، وطبيعة الاتجاه التاريخي – المقارن التي يصعب فيها المقارنات، إضافة إلى الأصول الاستدلالية التي اعتمدها بعض الباحثين كجرجي زيدان في كتابه (الفلسفة اللغوية بالتوراة وأسفار العهد القديم). ومن أجل ذلك ظلت الثقافة العربية متشبثة بالتراث اللغوي العربي ومنشدّة إليه لظروف فرضتها مرحلة عصر النهضة مما أدى إلى التخبّط.

(نحن واللسانيات: بحث في خصوصيات التلقي) كان هو **الفصل الثاني** للكتاب وأتى مكملًا للفصل الأول؛ إذ تحدث فيه المؤلف عن الوضع الراهن للسانيات في الثقافة العربية والعوامل الفاعلة في عملية التلقي والموجّهة لها؛ إذ لم يحظ علم اللسانيات بالأهمية التي حظي بها في الغرب بسبب أزمة في مجال البحث العلمي لخّصها (توماس كون) بشيئين: بلوغ العلم حدًا من التراكم وسيادة أنموذج إرشادي قائم على التجاوز والإقصاء، وهذا ما يقودنا إلى وجود اختلاف بين الوضع الذي تعيشه اللسانيات في الثقافة العربية وبين مفهوم الأزمة في النظريات العلمية.

وبناءً عليه فإن الوضع هذا يدفعنا إلى البحث عن تفسيرات جديدة لما تعيشه من نكوص، وهي ما عبّر عنها المؤلف بإشكالات التلقي وحصرها **بعوائق موضوعية** ذات أبعاد نفسية حضارية مثل: صورة الغرب في المتخيَّل العربي بأنه هو المغتصب والمستعمر والناهب لخيرات الأمة، وثقافته ثقافة غطرسة واعتداء، وأن اللسانيات علم انبثق من الحوض المعرفي الغربي ويعد رمزًا للحداثة؛ ولذلك فالبحث اللساني لا يمتّ بصلة إلى الثقافة العربية واللغة العربية، والحفاظ على العربية كلغة للقرآن الكريم والحضارة والقومية يُحتّم إبعادها عن مناهج اللسانيين المحدثين التي تتسم بالتناحر والتناقض، **وعوائق ذاتية** مرتبطة بطبيعة البحث اللساني في الثقافة العربية، وعلى ذلك ميّز المؤلف بين نوعين من العوائق: بعضها **يتصل باللسانيات** كغياب الاهتمام بقضايا المجتمع، وهامشية اللسانيات في القضايا والتحديات التي تواجه الأمة، وعجز اللسانيات عن حل مشاكلها الخاصة في المصطلح اللساني والتعريب، وبعضها الآخر **يرتبط باللسانيين أنفسهم**؛ إذ يسهم بعضهم في تكريس تأخر ركب البحث اللساني العربي وتعميق إشكالاته من خلال مواقفهم السلبية من واقع اللسانيات، وعدم التخلص من وهم الصراع بين القدامة والحداثة، وغياب ثقافة المجموعة العلمية والكسل المعرفي. وانتهى الفصل بتقييم تلك الإشكالات والعوائق، واتضح أنها قائمة في كثير من جوانبها على سوء الفهم والمغالطة سواء بالنظرة إلى الآخر أم بالنظرة غير الموضوعية إلى اللغة العربية وخاصة إلى النحو، وهي إشكالات لسانيات ومحددات ورؤى فكرية تحتاج إلى إعادة التشكيل بطريقة صحيحة تساير وتواكب تقدم الحضارة الإنسانية في مناحيها المتعددة.

وتوسّل المؤلف في صياغة محاور الفصلين الثالث والرابع بتقنية العتبات، وبخاصة **العنوان وخطاب المقدمات**؛ فكشف في **الفصل الثالث** عن أهم الخصوصيات التي طبعت تلقي اللسانيات التمهيدية في الثقافة العربية بتحليل عناوينها وخطاب مقدماتها؛ إذ تتنوع العناوين والمقدمات في كونهما أول المؤشرات التي تتحاور مع المتلقي، فتثير فيه نوعاً من الإغراء والفضول العلمي والمعرفي، وإليهما توكل مهمة نجاح الكتاب في إثارة استجابة القارئ بالإقبال عليه وتداوله أو النفور منه واستهجانه سواءٌ بالقيام بوظائف تواصلية أم انفعالية/تأثيرية/ إغرائية أم مرجعية/إحالية أم إيديولوجية، ليتضح أن الغاية التعليمية هي الموجّهة لهذا النوع من

الكتابات اللسانية، وأن هناك اختلافات واضحة بين ما تصرّح به عناوينها ومقدماتها وبين ما تعبر عن مضامينها؛ إذ إن معظم الكتابات التي تندرج ضمن هذا التوجه لم تهتدِ إلى فهم دقيق وإدراك عميق للغاية التي لأجلها وضعت، ومن أمثلة هذه اللسانيات (مدخل إلى علم اللغة) لـ(محمود فهمي حجازي)، و(مبادئ اللسانيات) لـ(أحمد مُحَمَّد قدور)، و(علم اللغة: مقدمة إلى القارئ العربي) لـ(محمود السعران)، و(مدخل للسانيات سوسير) لـ(مبارك حنون)، و(علم الدلالة) لـ(أحمد مختار عمر)، و(مبادئ اللسانيات البنيوية) لـ(الطيب دبة)، و(مدخل للصواتة التوليدية) لـ(إدريس السغروشني) وغيرهم، ولا يشذ عن هذه إلا كتابات قليلة جدًا.

وخُصّص **الفصل الرابع** للسانيات التراث، وعمِل المؤلِّف على تحليل عناوينها ومقدماتها، وبيّن فيها أهم تجليات التلقي التي ميّزت هذا الاتجاه الذي يقوم في عمق تصوّره على وجود طرفين متقابلين؛ طرف أول تمثله الكتابات اللغوية التراثية، وطرف ثان تمثله اللسانيات، وتكمن غاية هذا الاتجاه في محاولة إثبات مماثلة ما أنجزه اللغويون العرب لما جدّ في مجال البحث اللساني بل سبْقهم وتفوقهم، وهذا أدى إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربي ومقارنته بنتائج الدرس اللساني الحديث بغية إثبات السبق أو المماثلة أو التفوق. ومن أبرز اللغويين الذين استأثروا باهتمام لسانيات التراث: الخليل بن أحمد الفراهيدي بدراساته الصوتية ونظرية العامل التي سبق بها تشومسكي، وسيبويه واستخدامه المنهج الوصفي والسليقة وتصنيف الكلام وحذف المبتدأ وقد تفوّق بهذا على البنيويين والتوليديين التحويليين، والجاحظ ودراساته المتعلقة باللغة والاتصال والتنوع اللغوي واللهجات والاجتماعية ولكنات الأعاجم، وسبق بذلك كل من اهتم بالسوسيولسانيات، ومنهم قدامة بن جعفر الذي سبق التوليديين في البنية العميقة والسطحية، وابن جني في دراساته عن الجوانب الصوتية وسبْقه لأبحاث الصوتيين المعاصرين، وعبدالقاهر الجرجاني وإتيانه بفكرة النظم ومفهوم القدرة اللغوية ومفهوم النحو الذي يأخذ شكلًا عقليًا واستخدام التفسير العقلي وغيره كما نراه مؤخراً عند تشومسكي وغيره من المعاصرين. ولمعرفة هذه العتبات أدخل المؤلف عددًا من الجداول الإيضاحية في الصفحات الآتية: (ص 102 ،104، 135 ، 136، 188).

ودرس المؤلِّف في **الفصل الخامس** إشكاليات الترجمة اللسانية في الثقافة العربية في محاولة لتقييم حصيلتها بوساطة بعض النماذج التي عدها كافية لقياس مؤشرات الإخفاق والنجاح. ومن أهمها على سبيل المثال: خمس ترجمات لكتاب سوسير لباحثين من أقطار مختلفة، وهي إشكالية تتمثل بعدم التنسيق بين الباحثين وعدم وجود مؤسسات للمتابعة ناهيك عن الجهد والوقت الذي استغرقه كل باحث، وعمل على مراجعتها لسانيون كثر أمثال: حمزة المزيني، وعز الدين المجدوب، وعبدالسلام المسدي، لكن نظر كثير من الباحثين إلى أن "مراجعة الكتب عمل تافه لا يستحق أن يبذل فيه الجهد. لهذا فإنه لا لوم على من يصف الثقافة العربية المعاصرة بأنها ثقافة صامتة، يكاد ينعدم فيها الحوار العلمي؛ إذ يكتفي القارئ، في أغلب الأحوال، بالاحتفاظ لنفسه بانطباعاته عما قرأ، ولا يشرك معه غيره فيها، ويمكن أن نفسر عدم الإقبال على مراجعة الكتب بطبيعة العقلية العربية التي لا تقبل إلا بالمجاملة، وهذا عكس ما هو موجود في الثقافة الغربية؛ حيث يجد المطلع على الدوريات العلمية، في الغرب، أن كثيرًا من البارزين في التخصصات المختلفة لا يجدون غضاضة في قراءة الكتب الصادرة حديثًا في تخصصاتهم، وفي غير تخصصاتهم، وكتابة المراجعات لها للتعبير، علنا، عن آرائهم فيها وتقويمها...كما نعرف جميعا أن أحد أسباب شهرة اللساني الأمريكي المعاصر نعوم تشومسكي هو كتابته مراجعة لأحد الكتب التي ألفها رائد المدرسة السلوكية في علم النفس. ب. ف سكنر" ص (202). ومن عيوب تلك الترجمات الخمس أنها لم تتواءم أي واحدة من هذه الترجمات في صيغة العنوان مع أي واحدة من الباقيات : (دروس في الألسنية العامة) . (محاضرات في علم اللسان العام – (فصول في علم اللغة) – محاضرات في الألسنية العامة – دروس في الألسنية العامة) ولم يكتب أي مترجم من المترجمين اسم فردينان دي سوسير بشكل يطابق الصورة التي كتبها بها أي مترجم من الباقين: فردينان دي سوسر، فردينان ده سوسور، فرديناند دي سوسير فردناند دي سوسير، وتنكر هذه الترجمات لبعضيها، ولذلك لم تصل أي ترجمة من الترجمات السابقة إلى مستوى الكمال ، ولعل إجماع الباحثين على تفرد الترجمة التونسية، إنما يرجع بالأساس إلى المجهود الذي بذل فيها قياسًا إلى الترجمات الأخرى، ومع ذلك فإنها لم تبلغ الغاية وإشكالية المصطلح اللساني الذي يؤرق المترجمين، وتظهر الفوضى

ماثلة في تلك الترجمات الخمس، وقد حاول كل مؤلف أن يقف على عينات منها، واقتراح البديل الذي يراه مناسبا ، ومنها الخلل المنهجي في الترجمة، وضعف أسلوب الترجمة، وغياب الجوانب الفنية في الترجمة (جانب التوثيق – كشاف المصطلحات والأعلام – عدم وضع تقديم للترجمة، وذلك إن هذه الملحوظات تقودنا إلى خلاصة أساسية مفادها أن هذه الترجمات لم تحقق التراكم النفعي النافي أغراض التجميع الكمي. ص (209). ورغم ذلك فإن للترجمة مؤشرات نجاح وللدليل على ذلك ما ترجمة حمزة المزيني؛ إذ تنم اختيارات المزيني في الترجمة عن خلفيات معرفية، يمكن أن نوجزها بترجمة الكتب التي تمثل الأسس الفلسفية والمعرفية التي تنبني عليها اللسانيات المعاصرة، ومن ثم فإن الوعي المعرفي حاضر في اختيارات الترجمة. كما أن هاجس تطوير التنظير في اللسانيات العربية حاضر أيضا في اختيارات الترجمة؛ فالمزيني يعي جيدًا أهمية وصل التفكير اللساني العربي بأسئلة اللسانيات المعاصرة وضرورته في أفق تجديد مقاربة ظواهر اللغة العربية، ويعي أسئلة التاريخ والنمذجة وأسس النظريات المعاصرة وفلسفاتها وقضاياها (ص: 210 – 221).

وتحدث المؤلف في الفصول الثلاثة الأخيرة (**السادس والسابع والثامن**) عن الخصوصيات التي ميزت اتجاهات البحث اللساني الحديث في الثقافة العربية؛ فقد تضمن كل فصل عرضًا مفضلا لأحد تلك الاتجاهات الوصفي (**البنيوي، والتوليدي، والوظيفي**). وهكذا، ورصد فيها أهم تجليات التلقي التي وسمت الاتجاه الوصفي، بالتنقيب عن أصوله في مظانها الغربية الأصلية، ثم قارن بين كل ذلك وبين ما طبع تلقي هذا الاتجاه في الثقافة العربية. وقد تبين له أن أعمال الوصفيين العرب كإبراهيم أنيس، وعبدالرحمن أيوب، وتمام حسان كانت في مجملها إسقاطًا لعيوب التراث النحوي الغربي على النحو العربي. كذلك إن الوصفيين انبهروا بالمنهج الحديث، وأرادوا تطبيقه على اللغة العربية لكنهم لم يستطيعوا الهروب من تحليلات النحاة، ورغم مراهنة الوصفيين العرب على تجديد منهج البحث اللغوي العربي، فإنه لم يبرح حدود معطيات التراث؛ بحيث جاءت منطلقاته قرائية في عمقها، بل أسهم الوصفيون العرب، من حيث لا يشعرون، في بعث التراث اللغوي العربي وإحيائه. وأما ما ورد عندهم من انتقادات فلم تضف جديدًا؛ لأنها مما انتبه إليه النحاة أنفسهم، وبالتالي لم يكن التجديد والنقد

في أعمال الوصفيين إلا شكليًا لم يتعد حدود مصطلحات الوصف.(ص257). ولذلك يسلّم الوصفيون بمنطلقات المنهج الوصفي الغربي دون البحث عن مسوغات تبرر تلك المنطلقات وتكشف عن منهجهم في التحليل والنقد، وهذا ما وسم أبحاثهم بشيء من التمحّل والتعسف وعدم خلوصه من الشوائب؛ لأن كثيرًا ما نقف في بحوث الوصفيين على جوانب معيارية، وجوانب مقارنة، ويحضر الجانب الذاتي في مجمل انتقادات الوصفيين العرب للنحو العربي؛ فمنهم من ظل متشبثًا بالتراث، ومنهم من حمل عليه حملة شعواء، ومنهم من بقي في منزلة بين المنزلتين؛ وفيًا لتحليلات النحاة إما بالدفاع أو النقد. وهذا قد يتعارض مع فلسفة الوصفيين، كونها تقوم على إقصاء الذات والقيام بمدارسة الظواهر بمعزل عنها. ومن هذا المنطلق ظلت تحليلات الوصفيين في مجملها تدور في فلك كلام النحاة، وهذا يفسر عجز الوصفيين عن الإتيان بالجديد الذي يستعيضون به عما عن لهم من نقائص في تحليلات القدماء. وحتى من نجح منهم في تقديم مقترحات بديلة، فإن الجديد الذي يقدمه لم يتعد حدود اللغة الواصفة، وإعادة تبويب ما جاء في كتب النحاة وفق تصور مختلف شكلا لا مضمونًا. كما لا تراعي الوصفية العربية مبدأ مهمًا من مبادئ التحليل البنيوي القائم على أن تحليل أي عنصر من عناصر اللسان لا يمكن أن يتم بمعزل عن بقية العناصر اللسانية الأخرى.

وكان حديث المؤلف عن الاتجاه التوليدي متمثلًا بالتمييز بين محاولات جزئية لعلماء أمثال داود عبده وميشال زكريا وعبدالقادر الفاسي الفهري تكتفي بتقديم أحد النماذج التوليدية وتعرض في ضوئه لبعض قضايا اللغة العربية، ومحاولات شمولية تتتبع مسار الدرس التوليدي وتطوراته المتلاحقة، ثم رصد المؤلف أهم المحاولات الممثلة لكل اتجاه على حدة كاشفًا عن خصوصيات التلقي التي تميزه ختم كل ذلك بمبحث تقويمي بين فيه بعض إشكالات تلقي اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية أهمها: الكتابة والإشكال المنهجي والاختلاف في بعض قضايا التراث النحوي العربي؛ وذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الكتابة التوليدية العربية يطبعها التفاوت من جهة أهميتها وجديتها؛ فالتوليديون العرب يسلكون طرائق قددًا في تحليلاتهم وطروحاتهم وآليات استدلالهم الموظفة في القضية الواحدة، ويبقى الاختلاف بينهم قائمًا حول الكثير من القضايا، وهذه تجعل المطلع على خريطة البحث اللساني التوليدي يحس

وكأنه أمام توليديات لا أمام توليدية واحدة، مما يطرح أكثر من إشكال بالنسبة إلى نظرية تتوق إلى تحقيق الكلية والتجريد.... (ص 340). وإن كانت النظرية التوليدية قد أسهمت في بلورة نظرة مغايرة للغة والنحو لم يتعد حدود الشعارات التي ينقصها التطبيق العملي بتطويع بعض قضايا النحو العربي لجعلها تستجيب لقواعد النحو التوليدي، لكن هذا فيه بعض التعسف الواضح على معطيات اللغة العربية وتحليلات النحاة. إضافية إلى أن القضايا التي عالجها التوليديون مجتزأة وقاصرة. وما نستغربه أن نجد بعض استدلالات التوليديين تستند إلى تحليلات النحاة، وهذا يعني أنه لا مبرر لهذه النظرية التي يتعامل بها بعض التوليديين مع التراث النحوي العربي؛ إذ نجد تحليلات التوليديين في مجملها تحليلاته مغرقة في التجريد والانشغال بالعلامات الرياضية المفسرة لميكانيكية اللغة، كما أن النماذج التوليدية تتعدد وتشتت النتائج المتوصل إليها، وهذا يجعلنا أمام أكثر من أنموذج، ويجعل الاطمئنان إلى أنموذج نهائي جد مستبعد، وهو ما يشكك في نتائج البحث التوليدي وفي إجراءاته وقدرته على بلوغ الأنموذج المنشود.

وتناول المؤلف أهم خصوصيات التلقي التي وسمت اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية في الفصل الثامن. ومهّد لهذا الفصل بمقدمات تضمنت عرضًا لأهم المبادئ النظرية والمنهجية التي يقوم عليها هذا الاتجاه، مركزًا في إبراز أهم تجلياته على كتابات أحمد المتوكل، وإسهاماته ودورها في غناء اللسانيات الوظيفية، ثم لحقه مبحث خصصه لإبراز أهم إشكالات التلقي في هذا الاتجاه مع التركيز على القضايا ذات الطابع الإبستيمولوجي، لكن هذا الاتجاه ظل يراوح مكانه، وأصبحت النظرية الوظيفية نظرية تداولية بامتياز تقوم على التوفيق بين المقال والمقام، وهذا يجعل النظرية أمام معطيات تستعصي على الضبط في الكثير من الأحيان، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بضبط وظائف مختلفة (تركيبية ودلالية وتداولية)، لم يحسم في ضبطها إلى الآن ويراجع الوظيفيون قضايا اللغة العربية من منطلق اللغة الواصفة وليس في إطار النحو الوظيفي الذي ينطلق من منطلق الأسس الفلسفية والاستدلالية. (ص 410 – 411). ومع ذلك استطاع ولو بالجزء اليسير تجاوز الصراع المفتعل بين التراث اللغوي واللسانيات، وتجاوز إشكالية عوائق المصطلح اللساني وعوائقه في الثقافة العربية باهتدائه إلى حلول عملية

لبعض القضايا والإشكالات المطروحة، لكنه لا يضيف جديدًا إلى تحليلات القدماء إلا من جهة الوصف، ولا يمكن أن يكون بديلًا من النحو العربي. وهذا يدل على أن اللسانيات التوليدية والوظيفية ظلت محكومة بالشرط الإبستيمولوجي للنموذج المتبنى، وبنسق استدلالي يؤطره مبدأ عام يتأسس على لسانيات الظواهر، بالتالي ينتفي في إطار هذا الشرط الزعم بإمكانية بناء أنحاء تستعيض عن النحو العربي في كليته طالما أن المقاربة الظواهرية ترسم حدودًا معرفية لمقاربة النحو العربي تنتفي معها المقاربة الشمولية حسب رأي المؤلِّف.

واستنتج المؤلَّف أن النماذج اللسانية في الثقافة العربية لم تأتِ حصيلة تطور طبيعي وتلقائي بل كانت انتقالًا طفريًا/عشوائيًا، لم تدع إليه الحاجة، ولم تقتضه تطورات حاصلة، أو تراكمات منجزة، وهذا يعني أن الانتقال كان بدافع التقليد ومواكبة آخر مستجدات البحث اللساني، فجاء هذا الانتقال أشبه ما يكون بمتابعة مستجدات الموضة، ومنها أن التحليلات مجتزأة لم تتناول التراث اللغوي العربي تناولًا كليًا، بل تناولت قضايا معينة تستجيب لطبيعة الأنموذج المتبنّى بالدرجة الأولى، فبقيت النماذج اللسانية في الثقافة العربية خاضعة لسلطة الأنموذج التراثي أو الأنموذج المعاصر، وتقوم اتجاهات البحث اللساني في ثقافتنا على نسج علاقة مع التراث اتفاقًا أو اختلافًا، لكنها لم تفلح في خلق نظرية لسانية عربية بديلة، ونجحت هذه المناهج في تقديم أوصاف وتفسيرات جديدة لكنها لم تفلح لحد الآن في أن تصحّح وضعًا أو تجدّد منهجًا أو تقدّم بديلًا عمليًا؛ لاعتبارات كثيرة ترتبط بخصوصيات المقام، وظل الدرس اللساني في الثقافة العربية بعيدًا عن الإشكالات المعرفية التي تمس جوهر اللغة من حيث طبيعتها وبِنيتها وهندسة نحوها ومستويات التمثيل داخلها ومنهجية التعامل مع المعطيات، كما أن هذا الدرس لم يقدم تحليلًا نسقيًا لبِنية اللغة العربية من منظور لساني متكامل، ولا يضمر الاختلاف بين علماء اللسان في الغرب عداء أي اتجاه للاتجاه الآخر، وهذا عكس ما نجده في الثقافة العربية التي اشتد فيها الصراع وتحوّل من صراع فكري إلى صراع شخصي تتجاوز اللسانيات، في أحيان كثيرة، إلى التلاسن، وإن النحو العربي بناء متماسك؛ إما أن يُقوّض من أساسه، ونقيم على أنقاضه صرح منهج بديل، وإما أن يحافظ عليه في كليته ونسقيته وانسجامه، ولم ينزل علماء اللسان من بروجهم العاجية، فلم يهتموا بتأصيل البحث اللساني في

الثقافة العربية بتقديمه إلى القارئ العربي بالشكل المطلوب، بل ظلوا يخوضون في قضايا تضمن لهم التميز والتفرد وتجعل المعرفة اللسانية معرفة نخبة بالأساس، وإن مجمل التحليلات لا تسلك مسلك التحقيق في مسائل كثيرة من التراث بل تجتزئ منه قضايا كبيرة تقتطعها من سياقاتها المرجعية، كما أن مجمل تلك التحليلات تنقصها المعرفة الشاملة بمناهج القدماء في بناء معارفهم واستدلالاتهم، ومن ثم نعتقد أن التأويل المعقول للغويات العربية ينشأ حينما يستحضر التحليل الشرط التاريخي والمعرفي العام الذي انبثقت منه التآليف القديمة. (ص 405 -407).

كما أن أغلب المؤلفات اللسانية التمهيدية قدّمت اللسانيات إلى القارئ العربي بشكل مُخلّ، ولهذا فإنها تتحمل مسؤولية الالتباس والفهم المغلوط الذي يشوب اللسانيات في ثقافاتنا، بينما يقدم التحليل المنجز في اتجاه لسانيات التراث بعض الاطمئنان النفسي والمعرفي إلى أصحابه، لكنه في الوقت نفسه يرسّخ الكسل الفكري ولا يفيد فائدة كثيرة في حل المشكلات المستعصية أو يسهم في تقدم البحث، كما يكرس الصراع بين القديم والحديث بجمعه بين خطابين متباعدين منهجاً وغاية، وهذا ما يجعل القراءة تعاني خللاً في المنهج، كما أنه يضطلع بعرض الأفكار دون تحليل نقدي مقارن عميق، ويفرغ المصطلحات من محتوياتها ومضامينها الحقيقية، وبذلك لا تتعدى المقارنة هنا حدود الفهم البسيط والساذج والمغلوط في الكثير من السياقات، ولهذا قال المهتمون بلسانيات التراث: إن المقارنة المعتمدة غير مسوّغة إبستيمولوجيًا، فمن المقبول أن نقارن بين مفاهيم محددة كما يحصل في كل مجالات العلم غير أنه من المفروض ألا تكون المقارنة مبنيّة على التعسف في التأويل بل يجب أن تكون المقارنة لفهم الفوارق وأن لكل واحد طريقته الخاصة، وأن ما تحدث عنه سيبويه أو غيره من القدماء ليس هو ما يتحدث عنه تشومسكي أو غيره من المحدثين، فتحليلاتهم ليست هي نفسها البتة، إضافة إلى أن هذا الاتجاه يعكس بعمق التناقض والفوضى التي يتخبط فيها الفكر العربي منذ قرون؛ لذلك يبقى اتجاها اللسانيات التمهيدية ولسانيات التراث على هامش اللسانيات. (ص 408-411).

ومن أجل الأمانة العلمية فقد رجع المؤلف إلى عدد من المصادر والمراجع؛ ابتدأها بالقرآن الكريم والكتب العربية ثم الدوريات ثم الكتب المترجمة فالبحوث الجامعية، وانتهى

بالكتب الأجنبية، مرتبة ترتيبًا ألفبائيًا، والكتب منها ما كانت قديمة ومنها ما كانت حديثة، وكانت الكتب الحديثة هي الأكثر، وقد استفاد المؤلف من هذه المصادر والمراجع، وكان دقيقًا في نقله وتوثيقه ومراعاته للترتيب التاريخي وعدم تحيزه لمراجع أو مصادر معينة لقدمها أو لتأخرها إلا فيما ندر من المراجع التي فرضت نفسها في الموضوع. أما لغة الكتاب فتعد لغةً عربية فصحى سليمة ومعربة وواضحة إلا فيما ندر بسبب التأثر باللغة الأجنبية. وأسلوب العرض واضح، والمصطلحات كثيرة ومتنوعة ما بين الواضحة والمشكِلة.

ومما لاشك فيه أن عمل الإنسان مهما كان واضحًا يمكن أن يشوبه بعض النقصان وتأتي بعض الملحوظات مكملة لتأليفاته، والكمال لله وحده. وأول ملحوظة نستنتجها من هذا الكتاب هو الجزء الثاني من العنوان الذي وُصف بأنه دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته، ونرى أنه لو قال دراسة وصفية أو تحليلية لكان أفضل؛ لأن الكتاب كان وصفًا وتحليلًا للظواهر فقط، كما أن نقده قلّ في الفصول الأولى على سبيل المثال لا الحصر، وغلب على الكتاب التنظير وتجميع النصوص الكثيرة ثم وصْفها وتحليلها بأسلوب بسيط، وكان بإمكانه الإتيان بأمثلة تطبيقية تزيل هذه الضبابية في الطرح، ومن جهة أخرى لم يشر المؤلف إلى مستويات النقد اللساني في الكتابة اللسانية العربية، ومن أهمها: النقد الصوتي، والصرفي، والنحوي، والمعجمي (بركات 2017)؛ لما لها من أثر واضح في دراسة نقد اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة.

كما خلت نهايات الفصول من الخاتمات/الخواتيم إلا ما ندر، والدليل على ذلك اكتفاء المؤلف بخاتمة مختصرة للفصلين الثالث والرابع فقط في نهاية الكتاب، وكان ينبغي للمؤلف أن يختم كل فصل بخاتمة ولو صغيرة؛ كي تعزز الفهم وتربط مفردات الفصل بأسلوب رصين ومتماسك. وإن لم يستطع في البداية فلينتقل إلى النهاية ويكتب خاتمة شاملة للفصول جميعها كي يكون الكتاب سلسلة متواصلة ومترابطة وذا خيط متماسك يأخذ برقاب بعض، وما وجدناه في الخاتمات كان شيئًا مكررًا وليس استنتاجات وخاصة في الفصول الأخيرة.

ومن الملحوظات أيضاً على الكتاب كثرة الاقتباسات وإيراد مجموعة كبيرة من النصوص والاستشهاد بأقوال كثير من اللسانيين، وإن كان المؤلف قد أكد في مقدمته أن طولها

فرضته طبيعة الموضوع وحاجته الماسة إلى الاستشهاد بأقوال اللسانيين، حتى لا يكون كلامه تقوّلاً وتمحّلاً. لكنا نقول: إن هذا التطويل مركب زلوق وأدخلنا في بحر لا ساحل له؛ إذ أكثر من الاقتباسات والاستشهادات والنقول في مواطن كان ينبغي له أن يتجاوزها، وتوكأ على جهود من سبقه من المؤلفين، وأحياناً يكرّر المؤلفين في صفحات متعددة، وأحياناً يعرض مقدمات أو فصولاً أو مباحث كاملة لبعض الكتب، الأمر الذي أدى إلى الإطناب والاستطراد والتكرار ولوم شخصية الكاتب؛ بسبب ضخامة الكتاب ووصول صفحاته إلى 445 صفحة وعدد أعلامه يفوق المائتين، وعلى سبيل المثال في الفصول الأربعة الأولى استشهد المؤلف بابن جني (10) مرات في الصفحات: (144 ،147 ،155 ،159 ،161 ،163 ،166، 167، 176، 177). وذكر تشومسكي (20) مرة، وذكر تمام حسان (10) مرات، وذكر دو سوسير (9) مرات وغيرهم. وأمثلة العرض في (ص110) نقل لنا مقدمة حمزة بن قبلان المزيني لترجمة أحد كتب تشومسكي في (9) أسطر، وعرض أقوالاً من كتاب علم الدلالة لأحمد مختار عمر في (3) صفحات ص119، و126، و127. وعرَض لنا بعضاً من محتويات كتاب (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث) لـ(نهاد الموسى) في صفحتي (150، و151). ومثله عرض مباحث من كتاب (النحو العربي والدرس الحديث) لـ(عبده الراجحي) في الصفحات: (139 ،142، 147، 149)، ثم عرَض فصلاً منه في (5) صفحات هي: (ص151، 152، 153، 154، 155)، ومثله أخذ موضوعات عن الجاحظ واختزلها في صفحتين هما (ص174، و175). وحبذا لو كان اختصر كل ذلك واكتفي بالمفيد.

ومما يثير الإعجاب في الكتاب تحاشي استعمال عبارة "اللسانيات العربية" في بعض المواطن، والإتيان بعبارة "اللسانيات في الثقافة العربية"، وهذا مما يُحمد لمؤلفه في عدم التعصب الإقليمي، لكن في مواطن أخرى نجد عبارات: "اللسانيات العربية، واللسانيين العرب، البحث اللساني العربي (ص11، 12)، والبحث اللساني في المجال التداولي العربي ص56. فألا يدعو ذلك إلى ظهور نزعة إقليمية أو تعصبية للآخر؟ ومما يثير الإعجاب أكثر هو ثراء الأسئلة أو التساؤلات المعروضة على القارئ لكن المشكل هو أن المؤلف لم يبدِ رأيه في كثير من الأسئلة المشكلة، بل يختمها بتساؤلات جمّة. وخاصة في الفصول الأربعة الأولى مثل: قوله (ص23):

ما هي الانشغالات اللغوية التي استأثرت باهتمام اللغويين النهضويين؟ وما هي مرجعياتهم؟ وكيف ستؤثر في مسار الوعي اللغوي العربي؟ وفي (ص 44): ما هو المنطق الذي صدر عنه نقد الوصفيين العرب للتراث اللغوي العربي؟ وفي (ص59): هل بلغت اللسانيات العربية مرحلة الأزمة حقاً؟ في (ص94): هل تسيئ اللسانيات إلى النحو العربي؟ وفي (ص103): كيف تحضر وظائف العناوين في الكتابة اللسانية التمهيدية؟ وفي (ص149): هل تراعي لسانيات التراث الفروق المنهجية القائمة بين المدارس اللسانية؟ وفي (ص189) يقول: نتساءل عن محل المفاهيم اللغوية التراثية التي لا نجد لها مقابلاً في اللسانيات، وبالمقابل نتساءل عن بعض ما توصلت إليه الدراسات اللسانية الحديثة ولا نجد ما يقابله في التراث. وهذا يقودنا إلى وجهين مهمّين للتعليل؛ إما أن المؤلف لا يستطيع الإجابة على القضايا المشكلة فيلجأ إلى التهرّب والتخلص من المواقف المحرجة مع القارئ المتلقي بكثرة التساؤلات، وقد يجعل خطوط التواصل بين المتلقي وبين الكتاب طويلة، فيصعب متابعتها وربطها والتحكم بها ووضعها في بوتقة معينة يسهل الرجوع إليها والإجابة عنها مستقبلاً، وإما أن يكون الداعي لثراء الأسئلة وكثرة التساؤلات هو الطابع المنهجي الذي يهتم بالأسئلة والتساؤلات المنهجية في الكتاب بقصد إشراك القارئ العربي، وكأنه يريد من القارئ أن يبدي رأيه في المسائل المشكلة؛ لأن الواقع يثبت أن كثرة المعلومات وسردها والإطناب والإفراط فيها لا تثير القارئ بقدر ما تجعله بحاجة ضرورية ولهفة متزايدة إلى المساءلة المنهجية والتنقيب عنها فيما يعرض عليه من إشكالات. وللقارئ الحقّ في اختيار التعليل المقبول.

ومما يُلاحظ أيضاً أن المؤلف لم يأتِ بالبديل اللساني العلمي المناسب الذي يشتاق إليه المتلقي ويتبعه، ولعله تأثر باتجاهات البحث اللساني في ثقافتنا التي لم تفلح في خلق نظرية لسانية عربية بديلة ويبدو أن ما كتب غيض من فيض (الوعر 1986)؛ الأمر الذي ترك المتلقي في إشكال من أمره ومرآته غير واضحة المعالم، وجعله في خيار آخر؛ إما أن يستحسن التراث اللغوي ويلبسه زي الحداثة ونبض المعاصرة والتسليم بما جاء فيه جملة وتفصيلًا، مع ادعاء سبق لغويينا إلى كل جديد لساني كما ورد في لسانيات التراث وبعض الكتابات اللسانية التمهيدية، وإما أن ينتقد هذا التراث إلى حد الاستهجان والدعوة إلى الحداثة والتجديد كالوصفيين

وبعض التوليديين، أو يحاول التوفيق بين القديم (التراث اللغوي) والجديد (البحث اللساني) كما في اللسانيات الوظيفية التي ظهرت مؤخرًا كثقافة لسانية عربية معاصرة. ناهيك عن وجود سلبيات وإيجابيات لكل اللسانيات، الأمر الذي يدعونا إلى التفكير والبحث عن نظرية لسانية بديلة وشاملة تراعي المتلقي وتشد الباحثين إلى الثريا معتمدين على قواعد متينة في البحث العلمي، ومحاولين جعل المؤلفات تراكمية ومتسلسلة ومترابطة فيما بينها، وكل مؤلف يشير إلى من سبقه، وهو ما افتقدناه في هذا الكتاب، إذ يقتصر على أنه محاولة للباحثين غلفان ومجدوب، ونسى أو تناسى من سبقهما كإبراهيم مصطفى وتمام حسان وغيرهما اللذين انطلق منهما مجدوب، واعتمد على مؤلفاتهما، وبنى عليها، وقدّرها حق قدرها، وحاول تفادي أخطائها ونقائصها بما سماه «التجريبية» المتمثلة بقلة التنظير للممارسة العلمية وعدم تفكير الباحث في منطلقاته ومسلماته، وإن كان قد ذكر بعض المؤلفين الذين سبقوه وقضاياهم المطروحة وخاصة في فصل ملابسات النشأة فإن ذلك كان على استحياء، وهذا ما حذر منه مجدوب سابقًا، بأن بعض المؤلفين لا يجيدون صياغة القضايا التي يطرحونها والأهداف التي يرومونها صياغة صريحة، إما بسبب ضعف أسسهم النظرية على مستوى إدراك خصائص النظرية العلمية عمومًا وشروط بنائها ومستويات التركيب فيها وما تنفصل به من التأمل الفلسفي العقيم والتفكير المذهبي أو الوثوقي، أو على مستوى الدراسة اللغوية لما تتميز به الظاهرة اللغوية من تشعب وما تقتضيه مباشرتها من احتياطات منهجية (مجدوب 1998). ويبدو أن هذا سبب جوهري في وقوع علوي في شِراكه عند تناوله قضايا النشأة وملابساتها ثم بعض القضايا المعقدة في كتابه الذي عرضناه، وخاصة في الفصول الثلاثة الأخيرة، ولعله متأثر كثيرًا بمصطفى غلفان[1] وأفكاره في بعض مؤلفاته (غلفان 1991 ؛ غلفان 2010).

[1] مصطفى غلفان، من مواليد 9 أيار/مايو 1952 بالدار البيضاء، المغرب، حاصل على دكتوراه السلك الثالث في اللسانيات العامة من جامعة باريس 7، حزيران/يونيو 1980، حاصل على دكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة الحسن الثاني، عين الشق– الدار البيضاء، 1991، وله عدد من المؤلفات، وهو أستاذ لحافظ إسماعيلي علوي، -https://www.voiceofarabic.net/ar/articles/2283
https://www.abjjad.com/author/2799829122

وفي طبيعة الإحالات إلى الكتب في الهوامش نجد العجب العُجاب؛ فأحياناً تكون الإحالات صحيحة، وأحياناً تكون خاطئة؛ إذ يذكر المؤلف النص في المتن ويحيل في الهامش إلى كتاب آخر، فمثلاً في (ص162) يقول: وقد استدل على ذلك بنص ابن فارس جاء فيه: "من سنن العرب القلب....." ويحيله إلى الهامش باسم كريم زكي حسام الدين، (أصول تراثية في علم اللغة). ولعل الطباعة وحجم الصفحات لها أثر في تشتت القارئ؛ إذ أحياناً يقول في الهامش: المرجع السابق صفحة كذا وكذا وقد مرت عليه صفحة أو صفحتان كما هو حاصل في الصفحات (173، و172)، (175، 174). وغيرها كثير؛ الأمر الذي يشتت ذهن القارئ، وكان يجب على المؤلف مراجعة النصوص المقتبسة ويصدق في إحالة الهوامش لها قبل الطبع. ويضع في كل صفحة هامشها.

ومما يُلاحظ المبالغة في إطلاق الأحكام وجلد اللسانيات المؤدي إلى الإحباط؛ فقال المؤلف في المقدمة مثلًا : "لا يأبه العديد من اللسانيين ومن المهتمين بالشأن اللساني لمثل هذه القضايا، ولا يولونها أهمية تذكر" . ويقول: "هناك قصور في اللسانيات العربية، راهن اللسانيات الموصوف بالاختلال...."، وفي ص56 يقول: "فعلم اللسانيات لم يحظ بعد بالأهمية"... وفي (ص60، 61): "لم تبلغ اللسانيات مستوى النضج... هي واقع تياري مثل الموضة"، وفي (ص62) :"لما تعيشه من نكوص، ظلت اللسانيات في ثقافتنا تتخبط..." وغيرها. وهذا لا يرغب فيه المتلقي، الأمر الذي يتطلب استخدام سياسة التلطيف والإقناع الهادئ، وإن كانت له وجهة نظر فيستحسن مراعاة مشاعر اللسانيين وغيرهم.

وإن كانت قد وُصفت لغة المؤلف بالسلامة والمصطلحات بالوضوح فهذا لا يدل على عدم وجود أخطاء أو إشكالات، ولا يتسع المقام لذكرها جميعًا، لكن سنذكر بعض الأمثلة وخاصة في الفصول الأولى؛ إذ ورد بعض الأخطاء إما بسبب الطباعة أو التأثر باللغة العربية المعاصرة، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في الكتاب (ص120) يقول: الخطل والصواب الخلط. وفي (ص149): يقول عمرو ابن العلاء، والصواب حذف همزة ابن، وفي (ص158) يقول: إذ ماتزال الدراسات الصوتية..... والصواب: إذ لاتزال، وفي (ص182) يقول: عبارات لا متنهى لها، والصواب: لا منتهى لها. ومما يلاحظ في هذا المقام استعراض المؤلف لغته

الأجنبية، وبأنه متمكن منها في الترجمة والتحليل والاشتقاق الأجنبي، وفوق هذا استخدم المؤلف بعض المصطلحات الحديثة التي أدخلت المتلقي في إشكالية الشك وعدم الفهم المباشر؛ إذ تنوعت المصطلحات ما بين مصطلحات أجنبية مكتوبة بالحروف العربية مثل: الإبستيمولوجي (ص149)، والإبيستيمولوجية (ص:59، 93، 94)، بسيكوسوسيولوجية (ص79)، سيميائيات (ص99)، وبين مصطلحات معاصرة مشتقة أو مترجمة أو متأثرة باللغات الأجنبية مثل: البنيوي (ص118،141)، والتحويلي (ص152)، والتوليدي (ص187)،التوزيع (ص150)، الحداثة (ص71 – 72، 86)، الخطاب (ص19)، الخانية (ص151)، القدامة (ص71)، الصيغة الثورية (ص59)، العولمة (ص72)، اللسانيات (ص42، 46)، المتَخيَّل (ص65)، المثاقفة (ص65)، المقولبة (ص64)، ومصطلحات رياضية منطقية مثل: الدوال (ص63)، والتبئير (ص103)، وهذا قد يكون جيداً مع العالم المتخصص، ولا يكون جيداً مع المتلقي العادي؛ إذ يحتاج القارئ/المتلقي وقتاً وجهداً في أن يعود إلى القواميس الخاصة لفهم معانيها، وقد تدخله تلك المفاهيم في متاهات نظرية التعريفات اللسانية، وكان ينبغي على المؤلف أن يختم الكتاب بثبت تعريفي لهذه المصطلحات وغيرها أو يبتدئ كتابه بالتعريف بالمصطلحات، ابتداءً بالعنوان مرورًا بالمحتويات وانتهاءً بالاستنتاجات؛ ليقطع الشك باليقين، وهذا ما لا نجده.

وأختم بأن الكتاب غني في مادته وموضوعه وتفريعاته، ويفتح المجال واسعاً أمام المتخصصين في اللغة العربية بشكل عام وفي اللسانيات بشكل خاص. وكيفما كانت ردود الفعل في الكتاب فإن المؤلِّف يعِد هذه المحاولة تمهيدًا ضروريًا يساعد على وعي الإشكالات والعوائق المطروحة على اللسانيات في ثقافتنا، ومقدمة ضرورية لثورة حقيقية في مجال اللسانيات لا يمكن أن تتحقق إلا بالمراجعة النقدية والتقييمية التي نراها ضرورة معرفية لإرساء أسس فكر لساني حديث ينأى عن الصراعات الفكرية المفتعلة التي كان من نتائجها اعتبار اللسانيات ترفًا فكريًا. ونلاحظ أن المؤلف اختار عينة معاصرة تلقي الضوء على إشكالات اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، وعندما نفهم الإشكالات تسهل المعالجات. كما أن اللغة المعاصرة

غنية في مفرداتها وتراكيبها ونصوصها/خطاباتها المتجددة. وقد استفدنا من هذا الكتاب ومن لغته وأسلوبه وعرضه وتقسيماته. وأوصي بقراءته والاستفادة منه. وبالله التوفيق.

المراجع والمصادر

المرجع الأساسي: علوي، حافظ إسماعيلي. 2009. اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليليّة نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة ببيروت.

الملاخ، مُحَمَّد، و حافظ علوي. 2009. *قضايا إبستمولوجية في اللسانيات*. 1 ط. بيروت– لبنان: الدار العربية للعلوم، منشورات الاختلاف.

الوعر، مازن. 1986. *نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية*. 2 ط. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

بركات، مبروك. 2017. "النقد اللساني العربي دراسة تقويمية للبحوث النحوية النقدية الحديثة". جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

غلفان، مصطفى. 1991. *للسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية*. مغرب: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني عين الشق.

———— .2010 .*في اللسانيات العامة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها*. بيروت– لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.

مجدوب، عزالدين. 1998. *لمنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة*. سوسة: دار مُحَمَّد علي الحامي للنشر والتوزيع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.